TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Iraq and the international and regional environment Read the challenges and opportunities

Prof.Dr. Mohammed Karim Kadhim *

Nahrain University- college of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 10 May 2019
- Accepted 21 May 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- regimes
- Iraq
- international challenges
- International studies

Abstract: The international and regional changes that the world and the Especially the Arab region, are still continuing, from the demise of old regimes and the replacement of new regimes with increasing anarchy and instability, such as the war on Yemen and the regional and international conflict in Syria, between countries that support change in political regimes and others opposed to this, Which is clearly defined and orientations according to international interests. The problem that is discussed in the research is the following questions: What is the location of Iraq in the midst of these challenges? Can Iraq, with these contradictions and internal crises, face these regional and international challenges? Through our study, We came out with a result That is "we must work to consolidate the relations between the regional neighboring countries, especially with the international parties that are friendly to both Iraq and neighboring countries, as with the United States of America, which can achieve politically, economically, military and security support to achieve national goals and interests, The Iraqi foreign policy-makers must try to determine what are the most important challenges facing the regional environment and work to confront them individually or cooperatively with the friendly countries and reach the Iraqi interest".

* **Corresponding Author:** Mohammed Karim Kadhim، **E-Mail:** drmohaka62@yahoo.com. **Affiliation**: Nahrain University- college of Political Science.

العراق والبيئة الدولية والاقليمية قراءة في التحديات والفرص

أ.د. محمد كريم كاظم

كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 10/ايار/2019
- القبول : 21/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :
- الانظمة
- العراق
- التحديات الدولية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تخلص الدراسة الى ان التغيرات الدولية والإقليمية لا زالت مستمرة وان المنطقة العربية ما زالت مستمرة فيها دوافع زوال الأنظمة القديمة واستبدالها بأنظمة جديدة والتي يجاريها عدم الاستقرار والفوضى المتزايدة، مثل الحرب على اليمن والصراع الإقليمي والدولي في سوريا بين الدول التي تدعم التغيير في الأنظمة السياسية وغيرها من المعارضين لذلك ، والذي يتم ملاحظتهُ بوضوح تلك التوجهات وفقًا للمصالح الدولية

.فالمشكلة التي تمت مناقشتها في البحث هي الأسئلة التالية: ما هو موقع العراق في خضم هذه التحديات؟ وهل يمكن للعراق بوجود التناقضات والأزمات الداخلية أن يواجه هذه التحديات الإقليمية والدولية؟ ومن خلال دراستنا، خرجنا بنتيجة وهي "يجب أن نعمل على توطيد العلاقات بين الدول المجاورة الإقليمية ، وخاصة مع الأطراف الدولية الصديقة لكل من العراق والبلدان المجاورة ، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي يمكن أن تحقق الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية, ويجب على صانعي السياسة الخارجية العراقيين أن يحاولوا تحديد أهم التحديات التي تواجه البيئة الإقليمية والعمل على مواجهتها بشكل فردي أو تعاوني مع الدول الصديقة لتحقيق المصلحة العراقية".

مقدمة

المتغيرات الدولية والإقليمية التي مر بها العالم والمنطقة العربية بشكل خاص لاتزال مستمرة، وزوال الأنظمة القديمة وأحلال انظمة جديدة مع زيادة الفوضى وعدم الاستقرار مثل الحرب على اليمن والصراع الاقليمي والدولي في سوريا، بين دول مؤيدة للتغير في الأنظمة السياسية واخرى معارضة لهذا التوجه واضح المعالم والتوجهات وفق المصالح الدولية.

ان خطة تفكيك وأعادة تركيب دول المنطقة (الشرق الأوسط) تعود الى عام 1980 طرح (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس (جيمي كارتر) تصوره بأعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بصورة تغاير ما قررته اتفاقية (سايكس بيكو), من خلال جعل المنطقة بؤرة أزمات وحروب مستمرة.

فالولايات المتحدة الامريكية هي الاخرى لديها مؤشرات تراجع سياسية واقتصادية وعسكرية خلال السنوات الماضية جعلها تسوق نظريات القيادة من الخلف والقوة الناعمة وغيرها ومن ثم نجد تطبيقات من خلال التهديد المستمر لكوريا الشمالية عدم حسم ملف اوكرانيا توقيع الاتفاق النووي مع ايران ومن ثم رفض او عدم الاعتراف به وعدم قدرتها في حسم الملف السوري بالوصفة التي ترتأيها بعد مضي سنوات عليه.

وفي ظل كل تلك المعطيات تبقى اشكالية هذه الدراسة من خلال الاسئلة الاتية : ما هو موقع العراق في ظل تلك التجاذبات؟ وهل يمكن للعراق في ظل التناقضات والأزمات الداخلية ان يصمد بوجه تلك التحديات الإقليمية والدولية؟ وما هي السياسة الخارجية الأمثل لتحقيق المصالح الوطنية بعيداً عن مصالح الأطراف الإقليمية والدولية؟ ومن جانب آخر فأن

التساؤلات التي يمكن اثارتها في مستقبل علاقات العراق الدولية والاقليمية هي: لماذا تحسين العلاقات مع دول الجوار بعد فترة من التوتر؟ وهل سيكون هذا التقارب مرحليًا أم دائمًا؟ وما هي الملفات العالقة التي قد تُؤثر على جهودهُ لتحسين العلاقات؟, ومن خلال ذلك فأن الفرضية تفضي لأن يصيغ صانع القرار السياسي العراقي على ضرورة التقارب الاقليمي بضمانات دولية وهذا يوثر على السياسة الخارجية العراقية التي يجب ان تكون بعيدة عن التجاذبات.

اولا : الواقع الداخلي العراقي

ان من اولى الازمات التي واجهت المجتمع العراقي هو انهيار السلطة الحاكمة بكل ما تمثله من مؤسسات وثقافة كانت ساندة آنذاك، ومن ثم الذي كان يملك السلطة لم يعد يملكها واضحى مطلوباً جنائياً واجتماعياً والذي كان في المعارضة ومطلوب من قبل السلطة الحاكمة اضحى هو من يملك بزمام القرار والسلطة والاشكالية ان هذا التحول لم يتم عبر مراحل او تنازل الاول للثاني طواعية وانما جاء دفعة واحدة وبفعل مؤثر خارجي ادى الى تغيير موازين القوى.[1]، بالتالي فأن ان كل السياسات والاجراءات المتخذة من عام **2003** والى الان خلقت الاجواء والمناخات الداخلية اللازمة لتعزيز العنف وعدم الاستقرار بين طبقات متضررة واخرى بلا عمل تذهب مع من يعبئها فكريا وطائفيا وعشائريا وبمقابل اغداق الاموال والسلاح عليها.

ثانيا : الدور الايراني وتأثيره في البيئة العراقية

لعل من اهم القضايا التي تبرزها تطورات ونتائج العملية العسكرية الامريكية على العراق هو انعكاساتها على التوازن الاقليمي ودور ايران المنتظر في مجالها الحيوي , وان خطط وتصورات الادارة الأميركية للقرن القادم هو التوازن الاقليمي ودور ايران المنتظر في مجالها الحيوي, وهو استهداف ايران مثل العراق ، وبالتالي ان وضع ايران من قبل تيار الصقور في قائمه الدول المارقة ومحور الشر لازال قائم ولكن مطلوب اعادة تكييف ذلك بالشكل المقبول دوليا .

ان اهميه ايران بالنسبة للإدارة الامريكية ووجودها العسكري يمكن ان يسهل لها الامر من الناحية الجغرافية السياسية التي تفوق العراق اضافة الى التحدي الذي تمثله ايران الاكثر تعقيدا من العراق .[2]

مع وجود القوات الامريكية في المنطقة بأكملها, حيث ترى الادارة الامريكية امكانية تحقيق الهدوء النسبي في المنطقة ،مع ذلك تبقى لدى الادارة الامريكية مخاوف من السياسة الايرانية بالرغم من ان الاخيرة لا يمكن ان تشكل تهديد عسكري مباشر للمصالح الامريكية او الدول التي ترعاه امريكيا .ولكن على المدى البعيد يمكنها ان تهدد استقرار وامن المنطقة ،وهناك عدد من المحاذير التي تشكلها ايران على المستوى الاقليمي وابرزها واهمها الاسلحة النووية المقلقة للولايات المتحدة والمهددة لمصالحها ،ومن هنا امتلكت ايران ما يساعدها على ارباك المخططات الامريكية في العراق فكان عليها ادارة الازمة بما يحقق مصالحها والتي من خلال ما وصفت بانها سياسة الحياد الايجابي لاحتوائها على مواقف مركبة تطلبتها التطورات المتلاحقة للازمة او اتخاذ موقف الحياد الفعال او النشط تجاه الاحداث في العراق ،الذي يقع وسط بين نقطتين فلا هو مشارك في الاحداث بفعالية واهتمام ولا هو عدم الاكتراث ولكن يتحقق ذلك بمراقبة يقظة تتداخل مع المصلحة الوطنية ،حيث تظل السلبية في التعامل مع الاحداث التي لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الايرانية وهي الحياد, بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الاوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الاحداث ناحية الخطر لمصالحها ،وفي

ضوء ذلك فان المشهد امتلكت السياسة الايرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثير، وعلى ذلك تتطلع ايران الى العراق ما بعد الحرب ليكون متشكل وفق ما تأمل لكسب السلام في المنطقة على اساس:[3]

1. المشاركة الرئيسية في تقرير وترتيب امور العراق من الداخل ،لان ايران لاتريد نظاما قويا يمكن ان يشكل لها تهديد في المستقبل .
2. بناءا على ذلك تحاول ايران طرح نفسها كقوة اقليمية رئيسية للاستقرار وترتيبات الامن في المنطقة
3. من كل تاريخها التصارعي مع العراق لاتؤيد انفصال شمال العراق اذ لاتريد تكرار تجربة جمهورية مهاباد .
4. عدم قيام دولة شيعية تزيد من مشكلاتها الاقتصادية .

ثالثا: الدور التركي وتأثيره في البيئة العراقية

ان الدور التركي لايختلف عن الدور الايراني كثيرا الا فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما وان تركيا تحتفظ بعلاقات طيبة وجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ،بينما يتشابه الموقف التركي مع نظيره الايراني فيما يخص الشأن الداخلي العراقي اذ كما ان لإيران رؤيتها الخاصة حول تشكيل عراق ما بعد الحرب، تركيا ايضا لها رؤية خاصة توضحت بالشروط التي اوردتها مقابل ارسال قوات عسكرية تركية الى العراق لحفظ الامن والاستقرار فيه بعد عام **2003** .ولكن توكد تركيا في كل مناسبة على

1. اعطاء الحقوق للتركمان في العراق
2. نزع السلاح من الاكراد خارج سيطرة السلطة المركزية
3. ايضا هي توكد الحفاظ على وحدة وسيادة العراق

ومع ذلك حدد البعض المطالب التركية فيما يخص مستقبل العراق كونها تتلخص في عدم الرغبة في تقسيم العراق ،لان ذلك من شانه ان يحفز المطامح الكردية في كل من تركيا وايران وسوريا في اقامة دولة مستقلة, وتتمثل مصلحه تركيا هنا في تجنب وضع يحصل فيها اكراد العراق على حقوق قومية ،ان المسالة الكردية قد تأزمت بعد حرب الخليج الثانية **1991** وحصول اكراد العراق على استقلال ولو نسبي عن الحكومة المركزية بما يسمى (ملاذ آمن) وفيما يخص هذا الامر نرى تركيا لطالما ابدت تمتنع تجاه اعطاء اكراد العراق حكما ذاتيا مدعوما بقوة اقتصادية مجسدة عمليا بالسيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط وضمها لإقليم كردستان العراق, وايضا عدم تشجيع قيام جمهورية اسلامية في العراق من شانها تأجيج حركة التيار الاسلامي في تركيا وهنا تظهر المخاوف التركية لسببين يتعلق الاول بكون دخولها عضوية الاتحاد الاوربي مشروط بالمحافظة على علمانية الدولة ،اما الثاني فلها علاقة بعودة التيارات والاحزاب الاسلامية لتنشط على الساحة التركية, علاوة على فوز الاحزاب الاسلامية بالانتخابات التركية عام **2007** ويدخل كلا الامرين كعامل ضغط وتوازن في معادلة العلاقات التركية – الغربية عموما, والتركية – الامريكية على وجه الخصوص، والذي توضح في الموقف التركي من الوضع في العراق اذا كان في **2003** او بعدها.

رابعا : الدول العربية وتأثيرها في البيئة العراقية .

اتخذت الدول العربية المحيطة بالعراق مواقف لا تلبي مصلحة الشعب العراقي بقدر ما تلبي مصالحها وهي ربما نابعة من المأزق الذي يعيشه العالم العربي .فالدول العربية لديها محاذير تريد تجنبها بدون امتلاكها تصور واضح للأوضاع فيه العراق وما يجب ان تكون عليه لخدمة هذا البلد والمصالح العربية ايضا, وهنا العرب يتأرجحون ما بين رفضهم لتدهور الاوضاع في العراق لحد يهدد وحدة وسلامة العراق وتأثيره الاقليمي ،لاسيما اذا اخذ شكلا طائفيا ويمكن ان ينتشر الى بلاد عربية اخرى بوجود وضعا يغري بالتدخل الخارجي من دول مجاورة كإيران وتركيا، ومن جهة اخرى نراهم يفضلون عدم نجاح العراق في انشاء نظام سياسي تمثيلي له ملامح ديمقراطية يمكن ان يولد ضغوطا على الحكومات العربية بسقوط ذرائع التعارض بين الخصوصية العربية والديمقراطية ،او عدم جاهزية المجتمعات العربية لتغيير ديمقراطي حقيقي هذا فضلا عن المخاوف العربية من ان يؤدي التغيير في العراق الى صعود حكم موالي لإيران يكون شيعيا، الامر الذي يعني بالمحصلة مطالبة الشيعة في الدول العربية والخليجية تحديدا حيث يشكلون اقليات لابأس بها بدور في الحكم يناسب حجهم في المجتمع ، وقد عبرت تصريحات بعض القادة والساسة العرب عن هذه المخاوف بعبارات مثل المد الشيعي والهلال الشيعي، وانعكس هذا المأزق على علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة الامريكية اذ لا تريد لها الدول العربية النجاح في العراق مما يغريها بتكرار التجربة العراقية في بلاد عربية اخرى، الا انها ترى من ناحية اخرى ان الفشل الامريكي الكامل في العراق[4], واضطرار قوات التحالف للانسحاب من هناك يمكن له ان يطلق في المنطقة موجه راديكالية تقف متحفزة لتهديد استقرار النظم العربية وربما بقاؤها، وعليه تفضل معظم هذه الدول الجمع بين المتناقضات بتجنب الانهيار وعدم الاستقرار في العراق مع بقائه ضعيفا من جهة اخرى ،وتجنب هزيمة امريكية كاملة في العراق ببقاء قوات الحماية الامريكية تحت الطلب، وتمثل هذه المعادلة الحلول المطروحة عربيا وليس هذا فحسب بل للدول العربية اسباب كثيرة للتدخل بالوضع في العراق كل حسب مصالحه ورؤيته الاستراتيجية لما يحصل في العراق وانعكاساته على الوضع الداخلي لكل منها.

وعليه يمكن اجمال الاسباب التي دفعت وتدفع دول الجوار العراقي الى التدخل في الشأن الداخلي ومن ثم التأثير على بناء الدولة فيها الاتي :[5]

1. **جعل العراق ساحة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الامريكية .**
2. **اعادة التوازن الاقليمي لقوى المنطقة بجعل العراق القوة الردعية ونموذج لباقي دول المنطقة .**
3. **تفعيل لعبة حماية الطوائف والقوميات العراقية ولكن لأغراض سياسية بعيدة المنال.**
4. **خلط الاوراق على الاستراتيجية الامريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لابعادها عن الدول التي اخذت التسلسل التالي بعد العراق وتحديدا (سوريا وايران) خاصة وان للأخيرة الدور الزعيم والرقم الصعب في المعادلة العراقية ،تحديدا بدخولها في مفاوضات ومساومات مع الولايات المتحدة الامريكية حول العراق.**
5. **التغلغل لأغراض مصلحية اقتصادية .**

اذاً كيف يتعامل العراق مع التحديات الرئيسية التي تواجههُ ؟ , وسيت توضيح ذلك من خلال سياسة تعامل العراق مع ايران.

خامسا : سياسة التعامل مع ايران

تفيد تقارير بانه قد تنامى تأثير ايران على العراق بما يثير مخاوف دوائر صنع القرار الامريكي اذ ان ايران لها تأثير واضح على صناعة القرار العراقي والسياسات العراقية ،الا ان هذا التأثير لايعني السيطرة الكاملة وبالرغم من ان ايران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق لكن لا ينصاع صانع القرار دائما للرغبة الايرانية بل يسعون الى موازنة علاقتهم بإيران مع علاقتهم بالولايات المتحدة الامريكية[6] ، الا ان استمرار علاقات العراق بإيران يعقد علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية اذ ما زالت يساورها الشك تجاه الاهداف والانشطة الايرانية في المنطقة عموما.

سادسا : الحرب في سوريا

وصول ترامب الى السلطة في كانون الثاني **2017**، جعل باب التكهنات مفتوحاً في اعادة مكانة الولايات المتحدة الامريكية وقدرتها على حسم الملفات خاصة وانه من الناحية الشخصية مثير للجدل ومتقلب في تصريحاته وهو رجل اعمال اكثر من كونه رجل سياسة متمرس, أما على الصعيد الدولي فتثار اسئلة كثيرة منها : هل عادت الحرب الباردة من جديد بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية؟ وهل ان روسيا قادرة على تحمل اكلاف الصراع مع غريمها التقليدي؟ وهل ان الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت فعلا ولم تعد قادرة على إدارة العالم بمفردها؟ وما هي الرؤى التي سيطبقها الرئيس ترامب في سياسته الخارجية؟.

فتشترك كل من الولايات المتحدة الامريكية والعراق من التخوف العام, وهو التأثيرات الممتدة للحرب في سوريا، فبالرغم من انهما يتبنيان مواقف سياسية متباينة حيال الوضع في سوريا اذ يدعم العراق نظام الاسد بصورة واضحة ويرغب العراق ايضا في تجنب الانهيار المفاجئ للنظام في سوريا في حين تقدم الولايات المتحدة الامريكية دعما غير قتالي للمعارضة السورية ، ومن المرجح ان يؤثر التحالف التركي الامريكي سلبا على العلاقات الامريكية العراقية اذا ما انخرطت تركيا بصورة اكبر في خضم الحرب الاهلية السورية ، وفي حال قيام تبادل لإطلاق النيران بالمدفعية عبر الحدود التركية مع وحدات الجيش السوري فمن المرجح ان يتصاعد ويزيد من مخاوف دول الجوار بما فيها العراق خاصة مع زيادة الطائرات الحربية التركية هجماتها على المخابئ الجبلية للمسلحين الاكراد في شمال العراق لانهم يحتشدون مستغلين الحرب في سوريا ،ولقد سلطت تلك الهجمات الضوء على عجز العراق عن السيطرة على مجاله الجوي وفي ذات الوقت الذي يزداد فيه نشاط الاكراد في سوريا تزداد متانة الروابط بينهم وبين الاكراد في كل من تركيا والعراق ولعله من الممكن ان تتخذ تركيا في النهاية موقفا اكثر عدائية من اجل حماية حدودها مع سوريا ومن المرجح ان تتحرك الولايات المتحدة الامريكية لحماية حليفتها وربما يزداد التوتر في العلاقات الامريكية العراقية لدعم الاخير نظام بشار الاسد [7].

سابعا: تنامي عدم الاتفاق السياسي

يمكن القول أن الطائفية السياسية (الدينية) هي المتحكم الاساس في التطورات التي تحكم منطقة الشرق الاوسط، ولا يمكن تفسير سلوك أي طرف من الأطراف بعيدا عن هذا العامل المهم وهو ما تراهن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في خلق الفوضى في المنطقة بدلاً من أن تشن حروبا مباشرة على هذه الدول المستهدفة, يصفها في ذلك مجموعة من الادوات و المناخ العام. فالمذهبية السياسية اضحت سائدة بخطابين متعاكسين احدهما خطاب شيعي والاخر الخطاب السني بعد تراجع الخطاب القومي العربي. [8]

ومن ثم اضحت عملية التغيير أو (الإصلاح) للأنظمة السياسية التي كانت قائمة من قبل الحركات السياسية الطائفية (المتشددة) هي التي تطمح للتغيير ومن خلال الدين طبعا كونها هي الوحيدة الموجودة على الساحة السياسية منذ ايام المعارضة وكون هناك بؤرة تغذي هذه الجماعات وتدعمها وتحديدا من قبل المنظومة الخليجية التي تمتلك الاموال اللازمة لتمويل تلك الحروب والجماعات ومن الجانب الاخر ايران في دعم الحركات السياسية المؤيدة لها في اليمن والبحرين والعراق وسوريا، ومن ثم اضحت تلك الدول ضحية لصراع الارادات الايرانية الخليجية [9].

لقد تزايدت الانقسامات الطائفية في العراق اذ شددت على النظام السياسي العراقي الجديد وجعلت من الصعوبة على الحكومة العراقية مواصلة اجندة الوفاق والاتفاق الوطني المأمول ، ولقد تصاعدت ايضا التوترات فيما بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم في كردستان وهي تمثل تحديا امام استقرار الحكم في العراق وتحرك الرغبة في السيطرة على مصادر النفط في منطقة شمال العراق الخلاف بين الحكومتين وهو ما يؤثر على الاستثمار الدولي ودول الجوار (تركيا) ولقد تصاعدت ايضا التوترات بين العرب والاكراد في فترات حول كركوك وفي محاولة لتخفيف تلك التوترات ساعدت الولايات المتحدة الامريكية في تنسيق الية امنية عرفت بالدوريات ونقاط التفتيش المشتركة من قبل قوات الامن العراقية والقوات الكردية في المنطقة الشمالية.

اضافة الى ضرورة أَن توَاصل الولايات المتحدة الامريكية ما يلي: [10]

1. **تعزيز التواصل والتعاون الامني مع قوات الامن العراقية وحكومة اقليم كردستان للحد من خطر الصراع العربي – الكردي بجانب مساهمة الولايات المتحدة في الدوريات ونقاط التفتيش المشتركة ، وينبغي ان تشجع الولايات المتحدة كلا الطرفين على تحديد نقاط الضعف في التنسيق والتعاون الامني وهذا من شانه ان يبني الثقة بين حكومة المركز والاقليم ويقلل من المواجهة والعنف.**
2. **دعم الامن والروابط الاقتصادية والسياسية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال مبادرات ثنائية ومتعددة الاطراف, وضرورة ان تواصل الولايات المتحدة تهدئة مخاوف السعودية من دور العراق الاقليمي من خلال التأكيد على مجالات الاهتمام المشترك بين السعودية والعراق ، وربما يكون الاستمرار في اقناع السعودية ان النظام السياسي**

العراقي لن يكون عميلا لإيران لكن تظل هناك مصالح استراتيجية لكل من السعودية والعراق في مكافحة التنظيمات التابعة لما يسمى داعش او القاعدة.

3. تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية مع العراق حول التنظيمات التابعة لتنظم "داعش" والعاملة في العراق وسوريا،والعابرة للحدود العراقية السورية ، بالرغم من ان الولايات المتحدة والعراق تتبعان سياسات مختلفة جدا بشان سوريا لكن عليهما محاولة تحجيم التداعيات الناجمة عن الحرب في سوريا وتقاسم المكاسب الاستخباراتية للبلدين ، وربما يصبح الامر اسوء في حال سقوط نظام بشار الاسد.
4. ان طبيعة البيئة الاقليمية والدولية الراهنة تمكن العراق من تحقيق مكاسب محددة ومهمة تدخل في حسابات تنفيذ السياسة الاقليمية وامتداداتها المستقبلية واتباع الية التوازن والمشاركة في المصالح مستثمرا التناقضات الكثيرة في الوضع الاقليمي الراهن والمتوقع مستقبلا.

ثامنا : المحدد الدولي في علاقات العراق الاقليمية

ان العلاقات الدولية هي احدى ابواب التطور الحاصل على مستوى رفيع وقد ظهرت حديثا كعلم اكاديمي مستقل اذ افرزتها الاحداث الدولية المتلاحقة لذلك فهي مجال واسع للدارسات والبحث وهي متطورة ومتزايدة وذلك بتزايد واتساع للدارسات والبحث وهي متطورة ومتزايدة وذلك بتزايد واتساع نطاق الاحداث الدولية ، لذلك ظهر هذا العلم الحديث ليدرس الصلات والروابط التي تربط بين الدول ،شاملا لكل نواحي الحياة اليومية التي تعترض حياة اي دولتين في العالم ويكون لها تاثير سياسي على العلاقات بينها ، وان ما دفع لزيادة الاهتمام بالعلاقات الدولية هو الاحداث الدولية المهمة من حروب عالمية وما صاحبها من تطورات في مجال التسلح والتبادل التجاري والثورة العلمية والتكنلوجية وحركات التحرر العالمية وغيرها من الاحداث المهمة.[11]

ويتطلع العراق الى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي وتعزيز وحماية مصالح العراق من خلال المشاركة الفعالة والالتزام بالأحكام الدولية والمبادئ العامة لحقوق الانسان على اساس التعاون والاحترام المتبادل في المجتمع الدولي بالاعتماد على السياسة الخارجية الشفافة والفعالة مع دول الجوار وتنمية العلاقات مع الدول العربية والاسلامية وتشجيع التعاون الاقليمي والدولي على اساس الروابط التاريخية والثقافية والموقع الجغرافي للعراق ليكون عاملا ايجابيا لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم السيادة والمصالح الوطنية وكذلك مصالح الامن القومي لدول الجوار والمحافظة على الامن الوطني واقامة العلاقات مع محيط العراق العربي والاسلامي والدولي والانفتاح على العالم من خلال الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتوفير المعلومات لدعم المصالح الوطنية في المجالات السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية من خلال التمثيل الدبلوماسي في المجتمع الدولي.[12]

وتميزت علاقات الولايات المتحدة الامريكية بالعراق الحديث منذ تأسسيه عام **1921** حتى عام **2003** بسيادة عناصر الصراع على عناصر التعاون فترات زمنية طويلة ، ومن ثم لم تكن تلك العلاقة ولم تصبح جيدة الا بعد احتلاله والانسحاب منه ،ولعل من اهم عناصر الصراع التي كانت ولازال جزء منها تلك التي تمثلت بما يأتي: [13]

1. اختلاف رؤى ومواقف الولايات المتحدة الامريكية والعراق من القضية الفلسطينية وكيفية حلها.
2. اختلاف ايديولوجية الدوليتين اذ بعد ان كان العراق اشتراكيا – قوميا وينتمي الى المعسكر الشيوعي الاشتراكي والمناهض للمعسكر الليبرالي – الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية (1958–2003).
3. دخول العراق لدولة الكويت عام 1990 ومن ثم فعاليات تحريره عام 1991 من قبل تحالف دولي قادته الولايات المتحدة الامريكية.
4. تأخر حل مشاكل الحدود والديون بين العراق والكويت بصورة نهائية ومن ثم عودة العلاقات الدولية فيما بينهما.
5. احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق من نيسان 2003 –كانون الاول 2011 اي ثمان سنوات .

أما أهم عناصر التعاون فقد تمثلت بما يأتي: [14]

1. يعد العراق من الدول النفطية المهمة من حيث الانتاج والاحتياطي.
2. انهيار المعسكر الاشتراكي – الشيوعي وتحقق القطبية الاحادية وانفراد الولايات المتحدة الامريكية كدولة عظمى.
3. ضعف علاقة الولايات المتحدة الامريكية مع الجمهورية الاسلامية في ايران التي تعد دولة اقليمية مؤثرة.
4. اقتراب رؤى ومواقف الدولتين بعد عام 2003من القضية الفلسطينية بعد تغيير النظام السياسي في العراق.
5. انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق في نهاية كانون الاول 2011 وفقا لاتفاق الانسحاب, والتركيز على اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون بينهما في مختلف المجالات .

يمكننا ان نستدل على اهمية الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للعراق من خلال الافكار وآراء السياسيين العراقيين، وكذلك من خلال السلوك السياسي للحكومة العراقية ، فوفقاً لهذه المؤشرات تحتل امريكا مكانة مهمة لدى بعض هؤلاء السياسيين من خلال ايمانهم بأن وجود امريكا الى جانبهم يساعد العراق في هذه المرحلة ليكون دولة قوية ذات كفاءة وذات مقدرة على الحفاظ على امنه ووحدته واستقراره ضد التهديدات الخارجية، وكذلك ايمانهم بضرورة مشاركة امريكا في بناء المؤسسات في القطاعات الامنية والتعليمية والصحية، والحث على الاصلاح والتحول الديمقراطي، ومساعدة العراق في العودة للوضع الطبيعي من خلال سرعة اندماجه بالمحيط الاقليمي.

أما أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فيمكن ان نتلمس موقف ورؤية الادارة الامريكية من العراق والتحولات السياسية الجارية فيه وذلك من خلال السلوك السياسي الامريكي، فمن الملاحظ ان الرؤية الامريكية للعراق الجديد تنطلق من شعورهم بانه تجربة امريكية جديدة في الشرق الاوسط تتطلب الحماية من النفوذ الايراني المتعارض مع الوجود الامريكي في المنطقة بشكل عام والعراق خاصتا.

وان السعي الامريكي لتحسين الوضع الامني في العراق سيساهم في زيادة التبادل التجاري واقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات المردود الاقتصادي الكبير، اما فيما يتعلق بالجانب السياسي الامني فهم يرون في العراق بلداً مهماً قادراً على ان يكون طرفاً فاعلاً في حفظ التوازن الاقليمي، وذلك انطلاقاً من المخزون العراقي الهائل من ثروة الهيدروكربون ومواردها البشرية وموقعه الجيوستراتيجي.

ونشر مركز الامن الامريكي الجديد (CANS) المختص بقضايا وسياسات الامن الوطني والدفاع، ضمن سلسلة (موجز السياسة) تقريراً لكل من (ميليسا دالتون ونورة بن صالح) في ديسمبر 2012، جاء تحت عنوان (تفعيل الشراكة الامريكية العراقية بعد عام من الانسحاب الامريكي).

واشارت الباحثتان الى ان السياسة الامريكية تجاه العراق قد انحرفت عن مسارها بعد انتهاء انسحاب القوات الامريكية منذ عام، فالولايات المتحدة لها مصالح استراتيجية في العراق شريطة ان يكون عراق قوي وموحد ومستقل ، وان لها في العراق اهداف سياسية واقتصادية وامنية واضحة، والتي نص عليها في اتفاق الاطار الاستراتيجي الثنائي بينهما، بالرغم من ان الادارة الامريكية لم تصغ الى الآن نهجاً واضحاً لتعزيز هذه المصالح ، وتنفيذ الاتفاق الاطاري، وإدارة السياسات المتباينة فيما بينهما، الا ان الباحثتان تؤكدان على ان قيام تباينات فيما بين الدول ذات السيادة يعد امراً طبيعياً، حتى فيما بين الحلفاء والشركاء، لكن الخلافات بشأن ايران وسوريا تُلقي بظلالها على المصالح المشتركة بين العراق والولايات المتحدة على نحو متزايد ، لذا تريان ان الاستراتيجية الامريكية الحالية تجاه العراق ليست قوية بالشكل الكاف حتى تتعامل مع هذه الموضوعات الخلافية فيما بين البلدين, وربما يكون احياء نهج امريكي استراتيجي جديد تجاه العراق في الفترة القادمة فرصةً لتعزيز المصالح الامريكية حتى يتم الوصول الى صيغة مُرضية لكلا الجانبين بشأن تلك النقاط الخلافية التي تعتبر تهديداً للمصالح الامريكية الاكثر أهمية.[15]

ففي السابع عشر من ديسمبر من عام 2012 ، سحبت الولايات المتحدة الامريكية أخر قواتها من العراق وفقاً للاتفاق الامني بين البلدين في عام 2008 ، ومنذ ذلك الحين ، واجهت العلاقات الثنائية بينهما العديد من التحديات ، بل ان بعض التحركات العراقية تناقضت مع السياسات والاولويات الامريكية ، اذ واصل رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" ترسيخ سلطاته، وهو ما زاد من المخاوف حيال مستقبل الديمقراطية العراقية الهشة ، كما قادت الخلافات حول الحقوق النفطية حكومة إقليم كردستان الى وقف الصادرات لمدة ستة اشهر، مما أدى الى إعاقة عملية التقدم الاقتصادي والسياسي [16].

والجدير بالإشارة، ان العراق مازال يواصل توثيق علاقته بإيران، وفي الزيارة الاخيرة عام 2016 زار رئيس الجمهورية (برهم صالح) ايران والتقى الرئيس الايراني (حسن روحاني) في الزيارة وأكد فيها على ان توثيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين العراق وإيران من شأنه تعزيز الاستقرار والامن في المنطقة على الرغم مما تعاني منهُ إيران من الحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية.[17]

ولقد اوضح عدد من المراقبين أن ثمة مخاوف حيال ان تخسر الولايات المتحدة نفوذها في العراق، لكنهم أغفلوا جانبين مهمين:[18]

أولاً : بعد الاحتلال الامريكي للعراق وبنهاية عام 2004، لم تستطيع للولايات المتحدة الامريكية لبسط سيطرتها الكاملة على العراق، حتى خلال الفترة التي شهدت وصول ما يقرب من 171 الف جندي امريكي بالفعل الى العراق، إذ تصرف الساسة العراقيين وفق مصالحهم الخاصة وليس وفق المصلحة الامريكية.

ثانياً : كانت هناك خلافات سياسية قوية جداً بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها وشركائها المقربين.

وتتشارك الولايات المتحدة والعراق مصالح مهمة، ولعل منها أن يكون العراق بلداً قوياً وذي سيادة آمن على حدوده، ويساهم في الاستقرار والأمن الإقليميين، ويساعد في تحقيق التوازن في مواجهة الطموح الإيراني، كما يتشاركان في الاهداف الرئيسية التالية:

1. الحفاظ على العراق بلداً موحداً.
2. زيادة انتاج النفط.
3. مواصلة التعاون الامني الثنائي.
4. دمج العراق في الهيكل الامني الاقليمي.

ما هو المطلوب من العراق:

ان الدولة اذا ارادت تحقيق اسباب النجاح والاستقرار بحاجة الى جملة من الاجراءات ليست فقط العسكرية وتجييش ما يمكن تجييشه, افرزت المرحلة لما بعد داعش العديد من المعضلات والمعوقات ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية والامنية، والتي ستواجه القوات المسلحة العراقية بمختلف اذرعها وصنوفها البرية والجوية والبحرية، والتي سيكون لزاما الاستعداد للتعامل معها بشكل نتلافى فيه الاخطاء والاخفاقات التي أدت الى ظهورها, ومن ابرز هذه المعضلات ما يلي:

1. مسك الاراضي المحررة وفرض القانون والنظام فيها.

2. السيطرة على السلاح : وهي من اصعب المعاضل الامنية التي ستظهر بشكل واضح في هذه المرحلة لوجود السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل، بأيدي العديد من التنظيمات والكتائب والفصائل المسلحة، وكذلك العشائر التي شاركت في قتال داعش وبقائه سيعني التقليل من هيبة الدولة واجهزتها الامنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

3. الخلايا النائمة : لاشك أن القضاء بشكل تام على كل مخلفات وذيول وآثار تنظيم داعش الارهابي سيستغرق عدة سنوات.

4. الفساد الاداري والمالي داخل الاجهزة الدولة ومؤسساتها ومنها الامنية تحديدا : وهي معضلة اثرت بشكل واضح في اداء تشكيلات ودوائر المؤسسة العسكرية والامنية العسكرية العراقية وكانت واحدة من أهم اسباب ما حصل في الموصل في حزيران 2014.

5. اعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة العراقية : حيث تعد عملية اعادة بناء الجيش العراقي ركيزة أساسية في عملية اعادة بناء العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي.

6. معضلة تأمين الحدود مع دول الجوار : وذلك لمنع تسلل الارهابيين الى داخل الاراضي العراقية وهي معضلة لابد أن تحل بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان من جهة وبين العراق ودول الجوار وبشكل ثنائي من جهة اخرى.

وفي كل ذلك هناك دور مهم لدول الجوار لما لها من اهمية ولاعب مهم في المنطقة كونها مؤثرة في المشهد العراقي وبالتالي من الضروري على صانع القرار العراقي ان يكون هناك تعاون ودبلوماسية نشطة جدا تضع مصلحة العراق والحفاظ على المكتسبات والانتصارات والدعم الدولي لما بعد داعش .الفعالية والدور يشترك فيه الجميع ونقصد هنا بالجميع كل من يشارك ويؤثر في صناعة القرار العراقي وايضا اسناد متخذ القرار دون النظر الى المصلة الضيقة والخروج من الاصطفافات التي اثرت بشكل سبلي في السنوات السابقة .

الخاتمة

اثرت الاستراتيجيات الدولية للولايات المتحدة الامريكية على المتغيرات الاقليمية والمحلية في المنطقة العربية لاسيما على الوضع الداخلي من الناحية الامنية والعسكرية بشكل واضح وخصوصا وضع العراق ولعبت دور باتجاه اعادة تحريك الاتجاهات السياسية لرسم منطقة شرق اوسط جديدة وبالتالي هذا بدا واضح من خلال التسويات لبعض المواضيع الاقليمية وبشكل شامل وهنا كانت فيها التزامات سياسية وعسكرية على مناطق عربية في اغلبها ومنها العراق لتحقيق تسوية والمسير بهذا الاتجاه ولترتيب الاوضاع الداخلية امنيا وعسكريا لبعض الدول ومنا العراق .ولانه يمر بمرحلة مهمة كونه يقاتل الارهاب بشكل مباشر وليكون ساحة للتسويات الاقليمية ولأنه يمتلك مقومات توهله ليلعب دور محوري ومهم لذلك، وبالتالي فأن هناك تحديات تواجه العراق من الضروري ذكرها :

1. عدم الاستقرار والسياسي الداخلي يربك الخطاب الخارجي ويؤثر على قوة تأثيره وفعله، مع سعي الاطراف الاقليمية للتلاعب بالشأن السياسي الداخلي من خلال القوى السياسية الفاعلة في العراق.
2. الادوار والاجندات المتعارضة مع وضع اقتصادي غير متين وغياب القوة العسكرية اللازمة لتحقيق التوازن المطلوب مع دول الجوار فلا وزن سياسي لأي دولة ما لم تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية تضاهي دولة المنطقة في ظل سباق التسلح الذي تمر به البيئة الاقليمية.
3. الجماعات الارهابية في المنطقة وحاجة الدولة العراقية تحديدا و كافة دول المنطقة الى التعاون والشراكة في مجال مكافحة الارهاب وعدم انتشاره وتوسعه على حساب امن واستقرار دول المنطقة.

ومن خلال ذلك نرى من الضروري ان نوصي بالاتي :

1. على الدبلوماسية العراقية ان تكون متميزة بالاستقلالية وعدم التبعية لأي طرف من الاطراف الداخلية والخارجية الا ما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.
2. ينبغي ان يكون القرار الخارجي العراقي بالصورة التي تعكس مصالح الدولة العراقية لامصلحة فئة حزبية على حساب اخرى ويقف بالضد من مصلحة الشعب والوطن ككل.
3. من الضروري العمل على توطيد العلاقات الاقليمية والدولية لبلدنا العراق دون التأثر بتيارات او احزاب او جماعات مؤثرة على صنع القرار الخارجي بالشكل الذي يخدم المصلحة الخاصة لهذه الجماعات على حساب مصلحة الدولة ككل.
4. لاوجود لأعداء دائمين وانما هناك مصالح دائمة ومن هذه المنطلق ينبغي على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي العمل على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية والثقافية مع دول الجوار لاسيما التي تربطه معها مصالح مشتركة واساسية مثل تركيا وايران والسعودية لما لها من اهمية خاصة تصب في المصلحة بشكل متبادل.
5. ثمة الكثير من القضايا التي تربط دول الجوار الجغرافي للعراق ولاسيما قضايا الحدود والمياه والاكراد, الامر الذي يستدعي محاولة التقرب لا التنصل من اقامة علاقات قائمة على اساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة لكل طرف ومواجهة ابرز التهديدات والتحديات المشتركة بينهما.
6. ينبغي على صانع القرار الخارجي العراقي السعي الى محاولة تحديد ابرز التهديدات المشتركة بينه وبين دول الجوار, لاسيما في اطار وجود تنظيمات ارهابية التي تنتشر عبر الحدود بالشكل الذي يعمل على ضرورة ضبط الحدود وتحقيق أفضل النتائج الممكنة التي تصب في مصلحة المنطقة.
7. ينبغي العمل على توطيد العلاقات بين دول الجوار الاقليمي في الاطار الدولي لاسيما مع الاطراف الدولية التي تعد صديقة لكل من العراق ودول الجوار كما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية لما يشكل ذلك من دعم سياسي واقتصادي وعسكري وأمني وبما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية.
8. ينبغي على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي محاولة تحديد ما هي ابرز التحديات التي تواجه في البيئة الاقليمية والعمل على مواجهتها بشكل منفرد او بشكل تعاوني مع الدول الصديقة وصولا الى تحقيق المصلحة العراقية.

المصادر والهوامش

[1] صاحب مطر الطوكي, التمثيل الدبلوماسي للعراق واثره على التفاعل مع المحيط الخارجي، الحوار المتمدن, **2014/10/4**.

[2] جبار عبد الطربوشي, التمثيل الدبلوماسي العسكري, مؤسسة النور للثقافة والاعلام، **2012/9/26**

https://www.alnoor.se/article

[3] علي هادي حميد, مستقبل العلاقات العراقية – الامريكية دراسة في المتغير ات الموثرة, مكتبة جامعة بابل المفتوحة.

[4] عماد علو, قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الامريكية، جريدة الزمان, **2013/11/5**.

[5] هاجر ابو زيد, بعد عام من الانسحاب تفعيل الشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق, مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام, **2014**.

[6] رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يلتقي احمدي نجاد في زيارة الى ايران تستغرق يومين، صحيفة الوطن الاماراتية, **2012/4/23**.

[7] باتريك ماركي، الولايات المتحدة الامريكية تطلب من العراق تفتيش الطائرات الايرانية الى سوريا، وكالة رويترز الاخبارية، **2012/9/6**.

[8] ملاحظات كيننيث بولاك جوشروجين, الولايات المتحدة الامريكية تقاوم ايران والنفوذ في العراق, مدونه كابل للسياسة الخارجية, **2012/3/32**.

[9] ايناس عبد السادة علي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية, جامعة بغداد كلية العلوم السياسية, **2016**.

[10] خالد محسن جابر, السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان **2003**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط **1**، **2013**.

[11] عمر عبد الجبار كامل, مستقبل مكانه العراق في التفكير الاستراتيجي الامريكي, اطروحة دكتوره, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, **2016**.

[12] جون دايار, الحرب التي تخطوها (الشرق الاوسط بعد العراق)، ط **1**، **2008**.

[13]علي طاهر الحمود، جمرة الحكم شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والامة بعد **2003**, دار الرافدين, بيروت, ط**1**، **2017**.

[14] منى حسين عبيد, العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق, مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد, العدد **60**.

[15] محمد ميسر فتحي, الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الامن المجتمعي والسلام في العراق, دراسة في الابعاد الاقليمية والدولية, كلية العلوم السياسية, جامعة الموصل, مركز الدراسات الاقليمية, مجلة دراسات اقليمية, مجلد **12**، **2018**.

[16] شهد عادل صبحي, العلاقات العراقية التركية بعد عام **2003** (دراسة في ابعادها السياسية والاقتصادية), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، **2013**.

[17] حيدر علي حسين, اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد **61**, الجامعة المستنصرية, **2018**.

[18] هشام يونس, ادوار الاستراتيجية الامريكية, مجلة شؤون الشرق الاوسط, بيروت, **2004**.